

الاتحاد الأوروبي يعتزم فرض حزمة عقوبات عاشرة على موسكو



أوكرانيا - أ.ف.ب

أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، الخميس، في كييف، أن الاتحاد الأوروبي يعتزم فرض حزمة جديدة من العقوبات على روسيا بحلول الذكرى الأولى لبدء الحرب في أوكرانيا في 24 شباط/ فبراير.

وقالت في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي: «بحلول 24 شباط/ فبراير، أي بعد عام واحد بالضبط من بدء الحرب، نعتزم فرض حزمة عاشرة من العقوبات». ولفتت إلى أن «روسيا تدفع اليوم ثمناً باهظاً لأن عقوباتنا تقوض اقتصادها وتعيده جيلاً إلى الوراء»، علماً أن بروكسل تفرض منذ نحو سنة سلسلة من العقوبات للحد من عائدات موسكو لدعم الحرب.

ويشكل تحديد سقف 60 دولاراً لسعر النفط الروسي عند التصدير أبرز هذه الإجراءات. وقدّرت فون دير لاين أن يكون هذا القيد الذي وضعه الاتحاد الأوروبي مع مجموعة السبع وأستراليا في مطلع كانون الأول/ ديسمبر «يكلف روسيا

«حوالي 160 مليون يورو يومياً

ومطلع كانون الأول/ ديسمبر، فرض الاتحاد الأوروبي أيضاً حظراً على النفط الخام الروسي المنقول عن طريق البحر. وسوف يمتد هذا الحظر، اعتباراً من الأحد، ليشمل شراء المنتجات النفطية المكررة الروسية وستقوم دول مجموعة السبع أيضاً بتحديد سقف لأسعار هذه المنتجات

ولدى سؤالها عن رأيها بالجهود الأوكرانية الأخيرة لمكافحة الفساد والتي تُعدّ مهمة في إطار درس ملف انضمام عضوية أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، اعتبرت أن زيلينسكي ردّ «بسرعة على المستوى السياسي» لكي تكون نتائج مكافحة الفساد «ملموسة». وقالت: «أنا مرتاحة لرؤية هيئات مكافحة الفساد في حالة تأهب وتكشف سريعاً عن حالات الفساد».

والأربعاء، نفّذت السلطات الأوكرانية سلسلة مداخلات وعمليات أمنية لمكافحة الفساد استهدفت مسؤولين وموظفين حكوميين وإدارات عامة، في معركة ضدّ «العدو الداخلي» أطلقتها بالتوازي مع الحرب التي تخوضها قواتها ضدّ روسيا.

وتأتي المداخلات بعد أسبوع على إقالة سلسلة من كبار المسؤولين في أعقاب قضية فساد تتعلق بإمدادات الجيش، وهي أول فضيحة بهذا الحجم منذ بدء الحرب

وجعلت بروكسل من مكافحة الفساد معياراً رئيسياً للقبول المحتمل بانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي